

واقع الصناعة في الأردن

اعداد

م.محمد الخالدي

وزارة الصناعة والتجارة

عمان - الاردن

واقع الصناعة في الأردن

يتمتع الأردن بموقع استراتيجي و بأمن و استقرار متميزين في المنطقة مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية و المحلية في مختلف القطاعات و خاصة القطاع الصناعي، و على الرغم من أن الأردن من الدول الفقيرة نسبياً بالموارد الطبيعية إلا أنه غني بالموارد البشرية.

تنقسم الصناعة في الأردن إلى نوعين:

1- الصناعة التحويلية و تشمل : الصناعات الجاذبة و الميكات، الصناعات العلاجية و اللوازم الطبية، الصناعات الكيماوية و مستحضرات التجميل، الصناعات البلاستيكية و المطاطية، الصناعات الهندسية و الكهربائية و تكنولوجيا المعلومات، الصناعات الخشبية و الأثاث، الصناعات الإنشائية، الصناعات التموينية و الغذائية، صناعة التعبئة و التغليف و الورق و الكرتون و اللوازم المكتبية. و تساهم الصناعات التحويلية بنسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي للأردن لعام 2008.

2- الصناعة الاستخراجية و تشمل الصناعات التعدينية، و التي تساهم بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008.

و فيما يلي أهم الأرقام الإحصائية المتعلقة بالقطاع الصناعي:

- بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الدخل المحلي الإجمالي لعام 2008 حوالي 17%، و قد بلغت القيمة المضافة للصناعة لعام 2008 حوالي 1547 مليون دينار.
- بلغت قيمة الصادرات الصناعية الأردنية لعام 2008 حوالي 2379 مليون و بزيادة قدرها 197 مليون عما كانت عليه في عام 2007 حيث بلغت آنذاك حوالي 2182 مليون دينار، و شكلت نسبة مساهمة الصادرات الصناعية من الصادرات الوطنية لعام 2006 حوالي 93.5%.

- بلغ عدد المنشآت الصناعية لعام 2008 حوالي 23 ألف منشأة و يعمل فيها أكثر من 193 ألف عامل، و هذا العدد يشكل حوالي 48% من نسبة القوى العاملة في الأردن.
- تشكل نسبة المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة حوالي 98.7% من عدد المنشآت الصناعية الكلية، و ذلك باعتماد معيار عدد العمال و رأس المال المستثمر لتصنيف المنشآت الصناعية.

"دراسة واقع و آفاق تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الأردن"

أولاً: المعايير المستعملة في تعريف الصناعات الصغيرة و المتوسطة :

تم اعتماد معياري عدد العمال و حجم رأس المال المسجل في تعريف الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الأردن, كما هو مبين في الجدول التالي:

نوع المؤسسة الصناعية	عدد العمال	(و/أو) رأس المال المسجل
*حرفية	1 - 9	أو أقل من 30 ألف دينار
صغيرة	10 - 49	و 30 ألف دينار فأكثر
متوسطة	50 - 249	و 30 ألف دينار فأكثر
كبيرة	250 فأكثر	و 30 ألف دينار فأكثر

* تم تصنيف المؤسسات الحرفية و التي تشكل نسبة 92% من عدد المصانع المحلية ضمن تصنيفات الصناعات الصغيرة و المتوسطة حيث تمتاز هذه المؤسسات بصغر حجمها و أهميتها الاقتصادية و الاجتماعية, و نظراً لحاجتها الى تلقي الدعم المحلي و الأجنبي.

ثانياً: الإطار الإداري و القانوني لإنشاء و تشغيل المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة:

1- المؤسسات ذات العلاقة بتنمية قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة:

أ- وزارة الصناعة و التجارة:

حيث يتم تسجيل المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة لمرة واحدة في وزارة الصناعة و التجارة /مديرية مراقبة الشركات أو مديرية السجل المركزي, كما تقدم الوزارة العديد من الخدمات للمراجعين بما فيها إعطاء رخص الاستيراد و التصدير, التصديق على الشهادات اللازمة و تسجيل العلامات التجارية و براءات الاختراعات و التعامل مع شكاي و اقتراحات المراجعين و تنفيذ البرنامج الشمولي لإعفاء مدخلات الانتاج الصناعية من الرسوم الجمركية و الاشراف على برامج الدعم الموجه للقطاع الصناعي و توقيع الاتفاقيات التجارية و غيرها من الخدمات.

ب- مؤسسة تشجيع الاستثمار: و هي مؤسسة مستقلة يترأس مجلس ادارتها معالي وزير الصناعة و التجارة حيث تعمل على تطوير بيئة الاستثمار و خدمة المستثمر, تسهيل ترخيص المشاريع الاستثمارية, تقديم المعلومات الفنية اللازمة للمستثمرين, و تقديم الحوافز و الاعفاءات للمشاريع الاستثمارية.

ج- وزارة التخطيط و التعاون الدولي: و هي الجهة الرسمية للتعاون مع الجهات المانحة الدولية و برامج الدعم الأجنبية و التي تقدم الدعم المالي و الفني للمشاريع الصناعية و غيرها.

د- المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JE) : و هي مؤسسة تعنى بدعم الصناعة عن طريق ترويج الصادرات و دعم اقامة المعارض المختلفة. وتقديم الدعم المالي و الفني للمشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة.

هـ- مؤسسة المدن الصناعية: و هي تعنى بإنشاء المدن الصناعية و الاشراف على المصانع التابعة لها.

و- مؤسسة المناطق الحرة: و هي تعنى بإنشاء المناطق الحرة الصناعية و الاشراف عليها و تقديم الحوافز و الخدمات اللازمة لها.

ز- مؤسسة المواصفات و المقاييس: و هي تعمل على ضمان جودة المنتجات المحلية من خلال اعتماد مواصفات أردنية ملائمة تؤهل المنتجات الأردنية للمنافسة في الأسواق المحلية و الأسواق الدولية وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني

ج - الجمعية العلمية الملكية: حيث تعمل على تشجيع عملية البحث و التطوير العلمي لـ دعم الاقتصاد الاردني و دعم انشاء الحاضنات الصناعية لتطوير الافكار الابداعية.

ط - غرفة صناعة الأردن: و هي تعمل على تقديم الخدمات لأعضائها و في كافة القطاعات الصناعية, تشجيع الاستثمار و المشاريع المشتركة في الاردن, تـوفير فاعـدة بيانات بالمشاريع الصناعية و غيرها من الخدمات.

ثالثاً: واقع الصناعات الصغيرة و المتوسطة:

1 - تطور عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة خلال 1995-2006 وحسب القطاعات الرئيسية: الغذائية, الانشائية, النسيج و الالبسة, الكيماوية, المعادن, الهندسية و صناعات أخرى. حيث تطور عدد المنشآت بشكل ملحوظ فقد كان العدد عام 1995 حوالي 13782 و بلغ في عام 2005 حوالي 20900 منشأة ولعام 2006 حوالي 21 الف منشأة.

2 - مساهمة المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الرئيسية خلال الفترة 1995-2007, حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي للصناعات الصغيرة و المتوسطة عام 1995 حوالي 965 مليون دينار لتصل في عام 2005 الى 1652 مليون دينار وفي عام 2007 قد بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي ما نسبته 22% .

3 - مساهمة المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في التشغيل حسب القطاعات الرئيسية خلال الفترة من 1995-2006. حيث بلغ عدد العمال العاملين في الصناعات الصغيرة و المتوسطة لعام 1995 حوالي 113122 عامل ليصل الى 173649 عامل عام 2005 واكثر من 190 الف عامل لعام 2006.

4 - مساهمة المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في التصدير حسب القطاعات الرئيسية خلال الفترة من 1995-2006. حيث بلغت قيمة الصادرات الصناعية عام 1995 حوالي 1004 مليون و وصلت عام 2005 الى 2506 مليون ولعام 2006 وصلت الى 2662 مليون دينار.

رابعاً: الصعوبات التي يعاني منها قطاع الصناعة:

أ- الحصول على التمويل, و ذلك بسبب: ارتفاع معدلات الفوائد البنكية, و صعوبة ضمان الفروض الصغيرة كون هذه الصناعات تشكل مخاطرة عالية للمؤسسات التمويلية, و ضعف القدرة المالية الذاتية.

ب- مشكلة العمالة, و التي تتلخص بنقص الكفاءة الفنية و العملية للعامل, و مشكلة عدم استقرار العامل الاردني بالعمل تؤدي الى حدوث مشاكل بين الصناعيين و الضمان الاجتماعي و الانتاج على حد سواء.

ج- الوعي و القدرات الادارية لأصحاب العمل و العاملين: حيث نجد هناك نقص في مستوى الوعي و القدرات و المهارات لأصحاب العمل و العاملين في العديد من المجالات ذات العلاقة بالعمل : الادارة, المحاسبة, التسويق, الفروض و التمويل, القوانين و الانظمة, الاجراءات, المواصفات و المقاييس, أساليب الانتاج على أسس علمية.

و كذلك الضعف الشديد في الاقبال على الاستفادة من الخدمات المتاحة في مجالات تقديم المعلومات, الاستشارات, التدريب, التمويل.

د- القدرات الفنية و الانتاجية الضعيفة, بسبب عدم الوعي حول المواصفات و المقاييس المحلية و متطلبات الجودة, و الحاجة لتحديث وسائل الانتاج المستخدمة و تقييم و تطوير أساليب الانتاج مما ينعكس في تطوير الجودة و الطاقة الانتاجية.

هـ- ضعف التعاقد و التشابك الصناعي, حيث نجد هناك ضعف في قدرات هذه المشاريع على تعزيز مفهوم الترابط و التشابك الصناعي فيما بينها من جهة و بين الصناعات الكبيرة من جهة لتجسيد مفهوم التعاقد من الباطن.

و- عدم توفر المواد الأولية المحلية بشكل دائم و عدم ثبات أسعارها, و عند توفرها يضطر صاحب المنشأة بشرائها من التجار و ليس من مصدرها

ز- ضعف الدعم الفني: بسبب ضعف الموارد المالية المحلية و عدم قدرة برامج الدعم المحلية و الأجنبية على تغطية حاجة المشاريع الصناعية من الدعم الفني.

- ضعف التنافسية: بسبب العولمة وانفتاح الأسواق نتيجة انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية و توقيعها لعدة اتفاقيات تجارة حرة مع العديد من الدول, مما أدى الى إغراق الأسواق الاردنية بالمنتجات و خاصة الصينية بأسعار منخفضة, انخفاض جودة المنتج النهائية, و ارتفاع كلف التصنيع.

- صعوبة الدخول الى الاسواق: بسب منافسة البضائع المستوردة الأقل سعراً و ذات الجودة المتدنية و عدم الثقة بالمنتج المحلي, و كذلك الضعف الشديد في اتباع أساليب التسويق و الترويج حيث أن الاعتماد بشكل رئيسي على الاتصالات الشخصية.

خامساً: برامج تحفيز انشاء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة:

- برامج الحاضنات: حيث يوجد في الأردن مركز للابداع الأردني يضم مركزين لحاضنات الأعمال بهدف تطوير البيئة المناسبة لتطوير الأفكار المؤسسية و تزويد الخدمات الفنية و الادارية للمبدعين في مجال الصناعات الهندسية, حيث تصل قيمة المنح لغاية 50 ألف دينار أردني, و يشمل المركزين التاليين لحاضنات الأعمال:

1 - الحاضنات الهندسية للأعمال في مجال الأفكار الهندسية و توجد في الجمعية العلمية الملكية.

2- حاضنات للصناعات الزراعية (Agro-Industry) في الجامعة الاردنية.

- برامج تنمية الريف و المناطق النائية, مثل:

برنامج تعزيز الانتاجية: و هو برنامج تابع لوزارة التخطيط و التعاون الدولي ويهدف الى تبني نظام شامل لتحسين مستوى معيشة المواطن الأردني خاصة في المناطق القروية, من خلال اعداد برنامج تطوير التجمعات القروية, برنامج دعم مراكز الانتاجية, برنامج البنية التحتية للمجتمع, و كذلك التدريب و اعطاء المنح الصغيرة لدعم المشاريع في هذه المناطق.

سادساً: برامج تطوير المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة:

- برامج تحسين التنافسية, مثل:

1- برنامج تحديث و تطوير المشاريع الاردنية(جمب): حيث يهدف البرنامج الى تحسين تنافسية المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة من خلال تطوير القدرات الادارية والانتاجية, حيث يتم اعداد دراسات تشخيصية و خطط تطوير بمنح بنسبة

90% من الكلفة, كما يتم من خلال البرنامج بناء القدرات الداخلية من خلال تطوير التسويق والقدرات الادارية و الانتاجية باعطاء منح بنسبة 80% من الكلفة. و هذا البرنامج مدعوم من الحكومة الاردنية.

2- الصندوق الوطني لدعم المؤسسات(نافس): حيث يهدف الصندوق الى دعم تنافسية المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة عن طريق تقديم المساعدة المالية من خلال خدمات استشارية تشمل: تخطيط الاعمال, ادارة الانتاج, التحليل المالي, تحليل الأسواق, ادارة الموارد البشرية و التدريب. و هذا الصندوق مدعوم من الحكومة اليابانية.

3- المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية(جدكو): حيث تهدف الى ترويج التجارة و زيادة الصادرات للمشاريع الاردنية من خلال المشاركة في المعارض العالمية, تطوير التجارة, دراسة الأسواق.

4- برنامج أمير: حيث يهدف البرنامج الى تشجيع النمو الاقتصادي و تطوير بيئة أعمال استثمارية مناسبة و تطوير السوق المالي و تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات. و هذا البرنامج مدعوم من الحكومة الأمريكية.

5- صندوق دعم البحث العلمي: حيث يهدف الصندوق الى زيادة الوعي بأهمية البحث العلمي, من خلال اعطاء منح لغاية 75% من كلفة المشروع الصناعي لتحسين المنتج و العمليات.

6- البرنامج الشمولي لاعفاء مدخلات الانتاج الصناعية من الرسوم الجمركية, حيث يشرف على تنفيذه وزارة الصناعة و التجارة و دائرة الجمارك من خلال لجنة الحماية الجمركية, و قد تم اعفاء حوالي 2222 مدخل انتاجي من الرسوم الجمركية لغاية نهاية عام 2005.

8- برنامج الحوار الأورومتوسطي : و هو برنامج يتعلق بمستقبل صناعة الألبسة والمنسوجات لزيادة تنافسية القطاع و مواجهة تحديات العولمة و وضع برامج و خطط عملية للدول الأورومتوسطية.

- برامج تحسين الانتاجية, مثل:

1 - برنامج تحديث و تطوير المشاريع الاردنية(جذب): حيث يهدف البرنامج الى تطوير الفدرات الانتاجية من خلال اعطاء منح لشراء ماكنات و معدات للمصنع.

2 - بنك الانماء الصناعي: حيث يعمل على دعم القطاع الصناعي من خلال تقديم الفروض بفائدة قليلة و فترة سداد طويلة.

3 - شركة ضمان القروض الأردنية: حيث تعمل على ضمان القروض للمشاريع الصغيرة و المتوسطة.

4 - برنامج التدريب الوطني: و هو برنامج تابع لوزارة العمل و يعمل على اعداد و تدريب عمالة أردنية بمهارة عالية بناء على احتياجات القطاع الصناعي.

5 - البرنامج الأردني للانتاج الأنظف: حيث يهدف البرنامج الى توعيه و تدريب القطاع الصناعي على مبادئ الانتاج الأنظف و الذي يهدف الى تطوير العمليات الانتاجية بما يقلل من الموارد المستخدمة في الانتاج و يقلل من أثرها على البيئة و كذلك يوفر على الشركة من الناحية المادية على المدى الأبعد.

سابعاً: إجراءات و برامج انفاذ المشاريع الصغيرة و المتوسطة المهددة بالاعلاق:

1 - قانون حماية الانتاج الوطني رقم 50 لعام 2004, حيث يتلخص القانون بالتالي:

أ) تكون التدابير التي تتخذ وفقاً لأحكام هذا القانون لمواجهة الممارسات الضارة على النحو التالي:

1. تطبيق تدابير الحماية في مواجهة تزايد الاستيراد إلى المملكة سواء كان هذا التزايد بصورة مطلقة مقارنة بسنوات سابقة أو نسبياً مقارنة بالإنتاج المحلي.

2. فرض رسوم لمكافحة الإغراق إذا كان سعر تصدير المنتج المستورد إلى المملكة أقل من قيمته العادية.

3. فرض رسوم تعويضية إذا كان الدعم الممنوح للمنتج المستورد إلى المملكة قابلاً لاتخاذ إجراء ضده.

ب) لا يجوز اتخاذ أي من التدابير المذكورة في الفقرة (أ) من هـ- هذه المادة إلا إذا ثبت، وبناء على تحقيق تجريبه وزارة الصناعة و التجارة وفقاً لأحكام هـ- هذا القانون يثبت وجود ممارسات ضارة سببت ضرراً بالمنتجين المحليين نتيجة لذلك.

ج) يراعى في اتخاذ التدابير النهائية أن تكون بالقدر الكافي لتفادي الضرر أو إزالته وبما يمكن المنتجين المحليين من توفيق أوضاعهم والتكيف مع المنتج-ات المستوردة وبما يضمن حماية مصالح المملكة على أن يتم تحديد أحكام هـ- هذه التدابير وشروطها والحد الأعلى لمدة تطبيقها وفقاً للأنظمة الصادرة استناداً لأحكام هذا القانون.

2- قانون المنافسة رقم 33 لعام 2004: و هذا القانون لمنع الممارسات المخلة بالمنافسة مثل التحالفات و الاتفاقيات التي تهدف الى تحديد أسعار السلع أو بدل الخدمات أو شروط البيع، و تحديد كميات انتاج السلع ، تقاسم الاسواق على أساس المناطق الجغرافية أو على أي أساس آخر يؤثر على المنافسة.

و بموجب هذا القانون يحظر على أي مؤسسة لها وضع مهيمن في السوق إساءة استغلال هذا الوضع للإخلال بالمنافسة أو الحد منها بما في ذلك التمييز بين العملاء وفي العف-ود المتشابهة بالنسبة لأسعار السلع، أو إرغام عميل لها على الامتناع عن التعامل مع مؤسسة منافسة لها، أو السعي لاحتكار موارد معينة ضرورية لممارسة مؤسسة منافسة لنشاطها أو لشراء سلعة بالقدر الذي يؤدي لرفع سعرها في السوق و غيره من الممارسات الم-ذكورة سابقاً.

و حسب هذا القانون تصدر المحكمة الأمر بإزالة المخالفة ضمن مدة تحددها المحكمة أو فرض شروط خاصة على المخالف في ممارسة نشاطه حسب مقتضى الحال، و إيف-اع العقوبة المقررة على المخالفين.

3- تشكيل وحدات متخصصة في وزارة الصناعة و التجارة لدراسة مش-اكل القطاع-ات الصناعية الواعدة في الأردن و وضع آليات لحلها و متابعة حلها مع الجهات الحكومية المعنية و بالتنسيق مع القطاع الخاص.

4- توفيق اتفاقيات دولية مختلفة لأغراض تراكم المنشأ بين الدول (مثل اتفاقية أغادين) التي تسمح بالتراكم الفطري في المنشأ في إطار المنطقة الأورومتوسطية.

ثامناً: الأهداف المستقبلية لتطوير الصناعات الصغيرة و المتوسطة:

فامت الحكومة الأردنية بإعداد الأجندة الوطنية و هي عبارة عن خطة شاملة تشمل -مل- ع-دة محاور لدعم الاقتصاد الأردني ليتم البدء بالعمل على تطبيقها اعتباراً من العام 2007 , و أهم هذه المحاور المتعلقة بالقطاع الصناعي محور تعميق الاستثمار الذي يشمل السياسات التالية:

1- تطوير رأس المال البشري, من خلال:

- تحسين مرافق التدريب و المعدات المرتبطة ببرامج التدريب ذات الاولوية.
- تطبيق خطة لتطوير القوى العاملة استناداً الى استراتيجية تنمية المشاريع المنبثقة ع-ن الهيئة الأردنية لتطوير المشاريع, تركيز برامج التدريب المهني على قطاعات الصن-اعة و الخدمات التي يجب تطويرها على الفور و على المدى القريب(مثل الألبسة-, الأغذية-, السياحة و الأثاث و غيرها).
- خفض تكاليف التدريب بتقديم منح تدريبية للشركات الخاصة بحسب الوظائف المستحدثة للعمالة الأردنية.

2- تحسين الخدمات المالية: من خلال:

- تيسير إجراءات الإفراض بتوفير ضمانات الفروض و رفع سيولة الضمانات للقطاعات ذات الأولوية للتنمية.

- خفض تكلفة تمويل العمليات بخفض ضريبة المبيعات المفروضة على البنوك و مراجعة الإجراءات مع البنك المركزي.

- إنشاء هيئة تصنيف ائتماني لتسهيل الحصول على رأس المال(بهدف تخفيض الشيكات المرتجعة).

- توفير التمويل طويل المدى للشركات الصغيرة و المتوسطة.

3- دعم التكنولوجيا و البحث و التطوير، من خلال:

- توفير الموارد المالية لتفوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية و البرامج الجامعية في مجال البحث و التطوير.

- إنشاء صندوق وطني لتحفيز البحث و التطوير و تأمين التمويل اللازم له.

- إعطاء الحوافز الضريبية لتشجيع عملية البحث و التطوير.

- تسهيل و تحفيز تسجيل براءات الاختراع و حماية الملكية الفكرية المحلية و الدولية.

4- دعم الأسواق و الاتفاقيات التجارية، من خلال:

- إشراك القطاع الخاص بشكل مؤسسي في وضع اتفاقيات التبادل التجاري و التفاوض عليها.

- العمل على الدخول في اتفاقيات التبادل التجاري الخارجية لفتح أسواق جديدة بما يتوافق مع استراتيجية الأردن الاقتصادية.

- إبرام اتفاقيات حماية و تشجيع الاستثمار المتبادلة.

5- إيجاد بيئة دعم شركات الأعمال من خلال إنشاء مستودع للبيانات خاص بكل عوامل دفع التنافسية لتمكين المستثمرين من اتخاذ قراراتهم على أسس واضحة.

تاسعاً: تشخيص فرص الاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة و المتوسطة:
تم تحديد 10 قطاعات واعدة في الأردن ذات فرص استثمارية واعدة بناء على دراسات السوق و مدى توفر الكفاءات المحلية و الطلاب العالمي عليها, حيث تتميز بفرص تصديرية متميزة في الأسواق الخارجية, و تشمل هذه القطاعات:

- منتجات البحر الميت التجميلية.
- صناعة الأثاث الخشبي.
- صناعة الألبسة و المنسوجات.
- صناعة الحلوي و المجوهرات.
- صناعة الأدوية.
- صناعة الحجر و الرخام.
- الصناعات الغذائية و خاصة منتجات الزيتون.
- تكنولوجيا المعلومات.
- الصناعات الهندسية و خاصة منتجات الألمنيوم.

- المنتجات الحرفية.

عاشراً: الاقتراحات و التوصيات:

1 - بالنسبة للإجراءات القضائية و التنظيمية و الادارية:

- التوفيق بين القوانين و الانظمة و احداث التكامل فيما بينها نحو تغيير دورها من التحكم الى التسهيل.

- مراجعة الاطار التشريعي للقيام بالأعمال في الأردن بشكل دوري, تماشياً مع استراتيجية تنمية المشاريع و توصيات تقرير مراقبة التنافسية الوطنية الصادر عـن الهيئة الأردنية لتطوير المشاريع (JAED), و من هذه الفـوانين فـانـون الشـركات لتـسهيل الاجـراءات المطلوبة من المستثمرين, فوانين العمل لزيادة مرونة الاسـتخدام و الصـرف و السـماح بالعمالة الموسمية للوفاء باحتياجات المستثمرين.

- تفوية سلطة و شرعية الخدمة الشاملة (النافذة الاستثمارية) في مجال ترخيص و خدمات الشركات و تقديم الدعم المتواصل لاحتياجات المستثمرين مع العمل على تسهيل اجـراءات التراخيص و العاء البعض منها.

2 - بالنسبة للبيئة المالية:

- تبسيط و توضيح فوانين و معدلات الضريبة, بهدف خفض ضريبة الشركات.

- حفز الاستثمار في البحث و التطوير و التكنولوجيا الجديدة من خلال معاملة ضريبية و جمركية تفضيلية.
 - حفز الاستثمار في التدريب و تطوير المهارات من خلال المعاملة الضريبية التفضيلية.
 - اعفاء قطع الغيار و مستلزمات الانتاج من الرسوم الجمركية.
 - مراجعة العمليات و الاجراءات الجمركية (و بخاصة معادلة الانتاج) لتعزيز الشفافية و التناغم عند تطبيقها.
 - تسهيل عملية تطبيق ضريبة المبيعات بحيث تطبق عند نقطة البيع و خاصة فيما يتعلق بالصناعات المحلية.
- 3- بالنسبة لدعم بيئة الأعمال للشركات الصغيرة و المتوسطة :
- انشاء هيئة خاصة لتنمية الشركات الصغيرة و المتوسطة تعمل على تذوير المشورة المتخصصة بالقطاعات و المتخصصة بالصناعة, ترويج الصادرات الاردنية للخارج مذل المعارض, تشجع البحث و التطوير من خلال خلق الروابط بين الباحثين و المستثمرين و تقديم الدعم المالي المباشر لها, تحسين القدرات و تدريب الموارد البشرية.
 - انشاء مركز وطني يشتمل على جميع الدراسات التي تم اعدادها حول الاستثمار في الاردن و توفيرها للعامة.
- 4- بالنسبة للبنية التحتية:
- الاستثمار في تحسين خدمات الموانئ و الخدمات اللوجستية.
 - اعادة هيكلة أسعار المنافع العامة (الكهرباء, المياه,... الخ) وفضلاً لأفضل الممارسات الدولية و بشكل محفز للقطاعات الانتاجية و الاستثمار.
 - تسهيل اجراءات الدخول و الخروج للبضائع مع الدول المجاورة.
- 5- بالنسبة لتطوير الموارد البشرية:
- الدعم الحكومي للتدريب العملي (on-site training) في الشركات الخاصة.
 - إدخال مسافات إجبارية في برامج التدريب حول أخلاق العمل و التحلي بالولاء.
- 6- وضع خطة عمل للقطاعات الصناعية الواعدة في الاردن لتبدأ على ترتيبها في مصفوفة الأولويات, بعد اجراء دراسة تفصيلية عن المشاركة الاقتصادية لكل قطاع.

